مستقبل العلاقات التجارية بين الاتحاد الأوروبي ودول الجوار الجنوبي. ماتت اتفاقيات التجارة الحرة، تعيش اتفاقيات التجارة الحرة العميقة والشاملة؟

كاتارزينا دبليو. سيدلو

مديرة قسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مركز للبحوث الاجتماعية والاقتصادية (CASE)

التبادل التجاري بين الاتحاد الأوروبي والجوار الجنوبي

على مر السنين أثارت الدول الشريكة للاتحاد الأوروبي عددًا من القضايا والمخاوف المتعلقة بفعالية وكفاءة اتفاقيات التجارة الحرة.

تشكل العلاقات التجارية جزءًا مهمًا من علاقة الاتحاد الأوروبي مع دول الجوار الجنوبي، والتي تحكمها حاليًا الفصول التجارية في اتفاقيات الشراكة الأورو-متوسطية الموقعة بين عامي 1995 و2002 (يشار إليها فيما يلي: باتفاقيات التجارة الحرة). ومع ذلك، فإن العلاقة أبعد ما تكون عن الوضوح والاستقامة، وقد أثارت الدول الشريكة عددًا من القضايا والمخاوف المتعلقة بفعاليتها وكفاءتها على مر السنين (CASE- مركز للبحوث الاجتماعية والاقتصادية وآخرون، 2021). هناك شكوى مهمة تتعلق بمدى عدم تناسق العلاقة: في حين أن الاتحاد الأوروبي هو الشريك التجاري الرئيسي لثمانية من أصل عشرة دول في جواره الجنوبي (جميعها باستثناء الأردن وفلسطين)، فإن تبادل السلع مع الجوار الجنوبي لا يمثل سوى 4.8 فقط من تجارة الاتحاد الأوروبي (اعتبارًا من عام 2022) (المفوضية الأوروبية، 2022). وبما أن اتفاقيات التجارة الحرة تم التوقيع عليها قبل عقدين أو، في بعض الحالات، ثلاثة عقود من الزمن فإنها تعتبر من صفقات «الجيل القديم»: نطاقها محدود، وأحكامها عفا عليها الزمن، على الرغم من البروتوكولات الإضافية التي تم توقيعها مع بعض الدول الشريكة مع مرور الوقت. وفي الوقت نفسه، فإن تنفيذ الأحكام المعمول بها محدود. أخيرًا، تآكلت العديد من الامتيازات الناشئة عن اتفاقيات الشراكة بمرور الوقت، حيث كان الاتحاد الأوروبي يوقع اتفاقيات تجارية أكثر حداثة وشمولاً مع دول أخرى (CASE- مركز للبحوث الاجتماعية والاقتصادية وآخرون، 2021). بشكل عام، فإن كل الدول الشريكة والاتحاد الأوروبي غير راضين عن الوضع الحالي للعلاقة التجارية المتبادلة وعن القواعد التي تحكمها، والنقاش حول كيفية تحسين الوضع مستمر منذ أكثر من عقد من الزمان.

وكان الحل الذي اقترحه الاتحاد الأوروبي هو التوقيع على اتفاقيات تجارة حرة عميقة وشاملة (DCFTAs)، وهو الأمر الذي تم تقديمه لدول الشراكة الشرقية أيضًا. الفكرة العامة وراء اتفاقيات التجارة الحرة العميقة والشاملة هي دمج اقتصادات الدول الشريكة في سوق الاتحاد الأوروبي «بشكل عميق وشامل» قدر الإمكان لدولة ليست عضوا في الاتحاد الأوروبي. وكما ذكر سابقاً، فإن اتفاقيات التجارة الحرة القائمة حالياً محدودة للغاية في نطاقها وتستبعد مجالات مثل الاستثمار، أو التجارة في الخدمات، أو المشتريات العامة، أو حقوق الملكية الفكرية، أو المنافسة، أو التنمية المستدامة. ستغطي اتفاقيات التجارة الحرة العميقة والشاملة جميع هذه المجالات، مما يؤدي إلى مواءمة القواعد واللوائح المتعلقة بالتجارة في بلدان الجوار الجنوبي مع تشريعات الاتحاد الأوروبي والمعايير الدولية ذات الصلة (CASE- مركز للبحوث الاجتماعية والاقتصادية وآخرون، 2021).

مثلما لم تتحقق أحلام الديمقراطية لسكان جنوب البحر الأبيض المتوسط، لم يتم إحراز تقدم كبير في عملية مفاوضات اتفاقيات التجارة الحرة العميقة والشاملة أيضًا.

أعطى مجلس الاتحاد الأوروبي الضوء الأخضر لبدء المفاوضات بشأن اتفاقيات التجارة الحرة العميقة والشاملة مع مصر والأردن والمغرب وتونس إلى الاتحاد الأوروبي في عام 2011، بعد بداية الانتفاضات العربية (المفوضية الأوروبية، 2011). ومع ذلك، مثلما لم تتحقق أحلام الديمقراطية لسكان جنوب البحر الأبيض المتوسط، لم يتم إحراز تقدم كبير في عملية مفاوضات منطقة التجارة الحرة العميقة والشاملة أيضًا.

سنوات في التحضير

المفاوضات مع المغرب وتونس، المستمرة منذ 2013 و2015 على التوالي تعثرت. لقد علقت الأولى العملية في عام 2014، بعد الجولة الأولى من المفاوضات، من أجل إجراء تقييمها الخاص للتأثيرات المحتملة لمنطقة التجارة الحرة العميقة والشاملة. وبعد مرور ما يقرب من عشر سنوات، لم يتم استئناف المفاوضات رسميًا بعد، على الرغم من الانتهاء من التقييم المذكور، بالإضافة إلى الإعلان المشترك بين الاتحاد الأوروبي والمغرب لعام 2019 الصادر عن الاجتماع الرابع عشر لمجلس الشراكة والذي يشير إلى إعادة إطلاق عملية التفاوض (وهي خطوة مكنها تعديل اتفاقيات الزراعة والصيد البحري بين الاتحاد الأوروبي والمغرب من أجل تلبية حكم محكمة العدل التابعة للاتحاد الأوروبي بشأن إمكانية تطبيقها على أراضي الصحراء الغربية) (مجلس الاتحاد الأوروبي، 2019).

وفي حالة تونس، عُقدت أربع جولات كاملة من المفاوضات بين أبريل (نيسان) 2016 ومايو (أيار) 2019 (سيدلو وكوهين-هادريا، 2022). تؤكد الأولويات الإستراتيجية للشراكة بين الاتحاد الأوروبي وتونس المعمول بها حاليًا على أن «الجانبين يظلان ملتزمين تمامًا بعملية المفاوضات نحو اتفاقية تجارة حرة عميقة وشاملة (مجلس الشراكة بين الاتحاد الأوروبي وتونس، 2018). وبينما كان من المفترض وضع «خطة عمل ملموسة لعام 2018» من أجل تسريع عملية التفاوض لوضع اللمسات النهائية عليها «في أقرب وقت ممكن»، (مجلس الشراكة بين الاتحاد الأوروبي وتونس، 2018)، إلا أن العملية متوقفة.

بالنسبة لمصر والأردن فالمفاوضات حتى لم تبدأ بعد. ومن المثير للاهتمام أنه في حين أن أولويات الشراكة لكلا البلدين لفترة البرمجة السابقة تضمنت إشارات إلى اتفاقيات التجارة الحرة العميقة والشاملة (مجلس الشراكة بين الاتحاد الأوروبي ومصر، 2017)، إلا أن أولويات 2021-2027 لمصر وأولويات 2022-2027 للأردن لا تحتوي على إشارات لهذه الاتفاقيات (مجلس الشراكة بين الاتحاد الأوروبي ومصر، 2022؛ مجلس الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والأردن، 2022).

لماذا التأخير؟ الانتقادات الرئيسية تجاه اتفاقيات التجارة الحرة العميقة والشاملة

ترتبط الطبيعة المطولة لعملية ما قبل التفاوض ارتباطًا وثيقًا بمستوى الجدل المحيط باتفاقيات التجارة الحرة العميقة والشاملة نفسها وما ينتج عن ذلك من نقص الرغبة في تنفيذها

ترتبط الطبيعة المطولة لعملية ما قبل التفاوض ارتباطًا وثيقًا بمستوى الجدل المحيط باتفاقيات التجارة الحرة العميقة والشاملة نفسها وما ينتج عن ذلك من نقص الرغبة في تنفيذها (CASE- مركز للبحوث الاجتماعية والاقتصادية وآخرون، 2021، المعهد العربي لرؤساء المؤسسات) 2017 ،(IACE؛ سيدلو وآخرون، 2021). وكما أشار بعض المشاركين في مسح يوروميد -يوروميسكو لهذا العام، أصبحت اتفاقيات التجارة الحرة العميقة والشاملة مسيسة إلى حد كبير، مع شن حركات وحملات اجتماعية بأكملها ضدها (على سبيل المثال، قاد الاتحاد العام التونسي للشغل القوي «التنسيق الوطني للنضال ضد اتفاقية التجارة الحرة العميقة والشاملة») (ماجنان، 2019).

ما هو انتقادهم الرئيسي تجاه اتفاقيات التجارة الحرة العميقة والشاملة؟

تم استنكار اتفاقيات التجارة الحرة العميقة والشاملة لأنها تعكس أولويات بروكسل وليس أولويات البلدان الشريكة، وعدم كونها مرنة بما فيه الكفاية، ولا تأخذ خصوصيات الدول الشريكة الفردية.

بعبارات أكثر عمومية، وكما أشار بالفعل المشاركون في مسح يوروميد من كل من الاتحاد الأوروبي والجوار الجنوبي، فقد تم استنكار اتفاقيات التجارة الحرة العميقة والشاملة لأنها تعكس أولويات بروكسل وليس أولويات البلدان الشريكة، وعدم كونها مرنة بما فيه الكفاية، ولا تأخذ في الاعتبار خصوصيات الدول الشريكة الفردية

تتعلق المخاوف بالتأثير الاقتصادي لاتفاقية التجارة الحرة العميقة والشاملة على الاقتصادات المضطربة بالفعل في بلدان الجوار الجنوبي، والاكثر اهمية تكلفة التقريب القانوني، وخطر إفلاس الشركات الصغيرة والمتوسطة المحلية غير القادرة على التنافس مع الشركات القائمة في الاتحاد الأوروبي، والاضطرابات الناتجة في سوق الوظائف. وقد أعربت المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والنقابات عن مخاوف خاصة بشأن الآثار السلبية المحتملة على القطاع الزراعي في البلدان الشريكة: صعوبة وتكلفة التكيف مع لوائح الاتحاد الأوروبي للأغذية والسلامة (SPS)، وعدم القدرة على التنافس مع المزارعين المقيمين في الاتحاد الأوروبي (الذين يتلقون الإعانات من بروكسل)، وزيادة الاعتماد على الواردات (ماجنان، 2019؛ العوادي، 2020؛ كايزر، 2019؛ CCFD-Terre Solidaire، 2019).

شرط مواءمة الأنظمة والمعايير المحلية مع تشريعات الاتحاد الأوروبي ذات الصلة يثير المخاوف، ليس فقط بسبب تكلفته وتعقيده، ولكن أيضا لأنه ينظر إليه من قبل البعض باعتباره تهديدا للأمن القومي. البلدان في الجوار الجنوبي، على عكس تلك الموجودة في منطقة الشراكة الشرقية، ليست مدفوعة باحتمال عضوية الاتحاد الأوروبي، وعلى هذا النحو، فإن عملية التقريب القانوني، إذا تمت مراقبتها وتقييمها بشكل إضافي من قبل المفوضية الأوروبية، ينظر إليها البعض على أنها تسليم الكثير من السيطرة إلى قوة أجنبية (فان دير لو، 2021).

أخيرًا، كما أشار المشاركون في المسح الأورو-متوسطي يوروميد، فإن قصر اتفاقية التجارة الحرة العميقة والشاملة على حرية حركة السلع والخدمات وليس الأشخاص ليس في مصلحة البلدان الشريكة. في الواقع، فإن منح حرية التنقل المؤقتة لأغراض تجارية له أهمية أساسية لكل من الحكومتين المغربية والتونسية، اللتين ترغبان علاوة على ذلك في ربط مفاوضات اتفاقية التجارة الحرة العميقة والشاملة بمحادثات حول اتفاقية تسهيل التأشيرات – وهو الأمر الذي لا ترغب بروكسل في الموافقة عليه (سيدلو وكوهين-هادريا، 2022).

هل لا تزال اتفاقيات التجارة الحرة العميقة والشاملة هي النموذج الأفضل لتحسين العلاقات التجارية بين الاتحاد الأوروبي والجوار الجنوبي؟ مع أخذ كل الانتقادات المذكورة أعلاه في الاعتبار، فإن السؤال الذي يطرح نفسه هو ما إذا كانت اتفاقيات التجارة الحرة العميقة والشاملة لا تزال أفضل نموذج لتعزيز علاقات تجارية أفضل بين الاتحاد الأوروبي وشركائه في جنوب البحر الأبيض المتوسط؟ يعتقد أغلبية (44%) من الذين ساهموا في مسح يوروميد لهذا العام أن الإجابة هي نعم، حيث كان المشاركون من بلدان الجوار الجنوبي أقل حماسًا قليلاً بشأن اتفاقية التجارة الحرة العميقة والشاملة (بنسبة 2 نقطة مئوية) من المشاركين في الاتحاد الأوروبي.

الرسم البياني 1: س 11: هل تعتقد أن اتفاقيات التجارة الحرة العميقة والشاملة لا تزال هي النموذج الأفضل لتحسين العلاقات التجارية بين الاتحاد الأوروبي وشركائه جنوب البحر الأبيض المتوسط؟

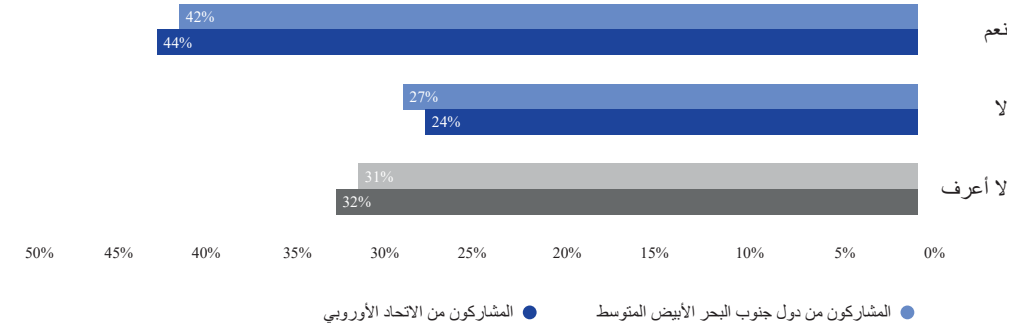

المصدر: تم إعداده بواسطة المعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط بناءً على نتائج المسح الأورو- متوسطي يوروميد الرابع عشر

إحدى المزايا التي لا جدال فيها لعملية المفاوضات هي إعطاء الدول الشريكة دفعة نحو الإصلاحات. من المقبول عمومًا، حتى من جانب أولئك الأكثر انتقادًا لاتفاقيات التجارة الحرة العميقة والشاملة، أن اقتصادات البلدان الشريكة في الجوار الجنوبي في حاجة ماسة إلى الإصلاح، ويمكن أن توفر الاتفاقيات إطارًا - ودعمًا من الاتحاد الأوروبي - للقيام بذلك على وجه التحديد (انظر على سبيل المثال العوادي، 2020).

لا بد من بذل جهود كبيرة لإشراك المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص في البلدان الشريكة في عملية التفاوض وإقناعهم بالبقاء منفتحين.

غير أن هناك عدد من التحذيرات التي يجب أخذها بعين الاعتبار (كما أشار بالفعل عدد من المشاركين في مسح يوروميد). والأكثر أهمية، أن كلا الجانبين يحتاجان إلى الالتزام الكامل بعملية المفاوضات والاستعداد لتقديم تنازلات حقيقية. وبالإضافة إلى ذلك، لا بد من بذل جهود كبيرة لإشراك المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص في البلدان الشريكة في عملية التفاوض وإقناعهم بالبقاء منفتحين؛ لم يكن هذا هو الحال دائمًا في الماضي، على الرغم من اختلاف وجهات النظر هنا بين الاتحاد الأوروبي والسلطات المحلية وأصحاب المصلحة المحليين. وفي حالة المغرب، يجب أيضًا معالجة مسألة إدراج الصحراء الغربية في منطقة التجارة الحرة العميقة والشاملة.

من الناحية الواقعية، في المستقبل المنظور، فإن فرص التوقيع على اتفاقية التجارة الحرة العميقة والشاملة مع المغرب وتونس ضئيلة، ومع مصر والأردن (أو دول أخرى في الجوار الجنوبي في هذا الشأن) ــ معدومة عمليا. وعلى هذا النحو، يتم النظر في أشكال أخرى لإعادة تشكيل العلاقة التجارية والاستثمارية بين هذه البلدان والاتحاد الأوروبي (سيدلو وكوهين-هادريا، 2022).

طرق بديلة

البديل الذي ينطوي على تحديث اتفاقيات التجارة الحرة القائمة قد يكون ذلك أيضاً صعباً للغاية حيث أن جميع القطاعات "الأقل إشكالية" مثل السلع الصناعية قد تم تحريرها بالفعل، وما زال يتعين الاتفاق على الأجزاء الصعبة.

أحد الخيارات البديلة لإحياء العلاقة التجارية الحالية بين الاتحاد الأوروبي والدول الشريكة له في الجوار الجنوبي هو تحديث اتفاقيات التجارة الحرة الحالية، على النحو الذي اقترحته مراجعة السياسة التجارية للاتحاد الأوروبي - سياسة تجارية مفتوحة ومستدامة وحازمة (المفوضية الأوروبية، 2021) و بيان مشترك نُشر خلال مؤتمر وزراء التجارة الحادي عشر للاتحاد من أجل المتوسط الذي انعقد في نوفمبر/ تشرين الثاني 2020 (على الرغم من أنه من غير الواضح إلى أي مدى تم دعم هذه الفكرة من قبل أعضاء الجوار الجنوبي في الاتحاد من أجل المتوسط (سيدلو وكوهين-هادريا، 2022). لكن، على الرغم من أنه أقل طموحًا بالتأكيد من التوقيع على اتفاقية التجارة الحرة العميقة والشاملة، إلا أن تحديث اتفاقيات التجارة الحرة الحالية قد يكون أيضًا صعبًا للغاية حيث أنه تم بالفعل تحرير جميع القطاعات «الأقل إشكالية» مثل السلع الصناعية، ولا يزال يتعين الاتفاق على الأجزاء الصعبة (فان دير لو، 2021؛ سيدلو وكوهين-هادريا، 2022).

إذا كان الأمر كذلك، فقد يتم النظر في «إحياء» اتفاقيات التجارة الحرة - وهو هدف (وإن كان من المسلم به أنه لم يتم تحديده بشكل واضح للغاية) أكثر انسجاما مع أولويات 2021-2027 لمصر وأولويات 2022-2027 للأردن التي تذكر العمل بشكل وثيق إلى «تقوية العلاقة التجارية والاستثمارية القائمة» بدلاً من الإشارة إلى اتفاقيات التجارة الحرة العميقة والشاملة كما فعلت أولويات الشراكة للفترات السابقة..[2]

الطريق إلى الأمام

مع عدم وجود حل سهل في الأفق ولا أمل حقيقي في التوقيع على اتفاقيات التجارة الحرة العميقة والشاملة قريبا، فقد يكون من المفيد للاتحاد الأوروبي والدول الشريكة في الجوار الجنوبي أن يسلكوا طريقا آخر تم طرحه مؤخرا ــ وهو التوقيع على اتفاقيات استثمار قائمة بذاتها.

مع عدم وجود حل سهل في الأفق ولا أمل حقيقي في التوقيع على اتفاقيات التجارة الحرة العميقة والشاملة قريبا، فقد يكون من المفيد للاتحاد الأوروبي والدول الشريكة في الجوار الجنوبي أن يسلكوا طريقا آخر تم طرحه مؤخرا ــ وهو التوقيع على اتفاقيات استثمار قائمة بذاتها. كان أحد الانتقادات الأكثر شيوعًا تجاه اتفاقية التجارة الحرة من قبل الدول الشريكة هو عدم كفاية الاستثمار القادم من الاتحاد الأوروبي (حتى لو، كما ذكرنا سابقًا، لا تغطي اتفاقيات التجارة الحرة قضايا الاستثمار؛ CASE - مركز البحوث الاجتماعية والاقتصادية وآخرون، 2021). وقد أعرب الاتحاد الأوروبي بدوره، منذ تفشي جائحة كورونا كوفيد19-، عن الحاجة إلى نقل جزء على الأقل من إنتاجه بالقرب من حدوده، أو ما يسمى بالنقل القريب/دعم الأصدقاء. (سيدلو وآخرون، 2021).

من المسلم به أن التوصل إلى صفقة استثمارية مرضية لكلا الجانبين لن يكون عملية سهلة، خاصة في ضوء الوضع السياسي في الجوار الجنوبي. ومن بين عدد من العقبات التي تحول دون زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر للاتحاد الأوروبي في الجوار الجنوبي، سيكون تحسين مناخ الأعمال في البلدان الشريكة هو التحدي الأكثر صعوبة الذي يجب التغلب عليه، الأمر الذي يتطلب الكثير من الإرادة السياسية. ومع القدر الكافي من التفاني والدعم الكافي من جانب الاتحاد الأوروبي (المالي والفني)، يصبح التقدم ممكنا ــ أو على الأقل أكثر قابلية للتحقيق من اتفاقية التجارة الحرة العميقة والشاملة الكاملة.

2 . في الواقع، بعد الانتهاء من النص الحالي، رفع الاتحاد الأوروبي ومصر علاقتهما إلى شراكة استراتيجية وشاملة، واتفقا على "التنفيذ الكامل وإطلاق العنان للإمكانات الكاملة لمنطقة التجارة الحرة لاتفاقية الشراكة" و"استكشاف أشكال مختلفة للتحديث ومراجعة اتفاقية الشراكة بشأن مسألة العلاقات التجارية والاستثمارية لتكييفها بشكل أفضل مع تحديات اليوم
https://neighbourhood-enlargement.ec.europa.eu/news/joint-declaration-strategic-and-comprehensive-en_17-03-partnership-between-arab-republic-egypt-and-european-2024

المراجع

العوادي، س. (2020). العلاقات التجارية التونسية الأوروبية: تقييم اتفاقية الشراكة لعام 1996 ودراسة تأثير اتفاقية التجارة الحرة العميقة والشاملة المقترحة (ALECA)

https://library.fes.de/pdf-files/bueros/tunesien/16426.pdf

CASE - مركز البحوث الاجتماعية والاقتصادية، ECORYS، وFEMISE
. (2021) التقييم اللاحق لتأثير الفصول التجارية لاتفاقيات الشراكة الأورو-متوسطية مع ستة شركاء.

https://op.europa.eu/en/publication-detail/-/publication/fab9bddd-9106-11eb-b85c-01aa75ed71a1

CFD-TERRE SOLIDAIRE (2019) إتفاقية التجارة الحرة أليكا: 9 المخاطر التي حددها المجتمع المدني التونسي.

https://ccfd-terresolidaire.org/accord-de-libre-echange-aleca-9-risques-identified-par-la-societe-civile-tunisienne/

مجلس الاتحاد الأوروبي. (2019، 27 يونيو/ حزيران). إعلان مشترك للاتحاد الأوروبي والمغرب بشأن الاجتماع الرابع عشر لمجلس الشراكة

https://www.consilium.europa.eu/en/press/press-releases/2019/06/27/joint-declaration-by-the-european-union-and-the-kingdom-of-morocco-for-the-fourteenth-meeting-of-the-association-council/

مجلس الشراكة الأوروبية- المصرية (2017). أولويات الشراكة الأوروبية- المصرية 2017-2020.

https://www.consilium.europa.eu/media/23942/eu-egypt.pdf

مجلس الشراكة الأوروبية- المصرية (2022). ملحق توصية مجلس الشراكة الأوروبية- المصرية بشأن أولويات الشراكة الأوروبية- المصرية 2021-2027.

https://data.consilium.europa.eu/doc/document/ST-2803-2022-ADD-1/en/pdf

مجلس الشراكة الأوروبية- الأردنية. (2022). ملحق قرار مجلس الشراكة الأوروبية- الأردنية بشأن أولويات الشراكة الأوروبية- الأردنية 2021-2022.

https://data.consilium.europa.eu/doc/document/ST-3304-2022-ADD-1/en/pdf

المفوضية الاوروبية (2011، 14 ديسمبر/ كانون الأول). الاتحاد الأوروبي يوافق على بدء مفاوضات تجارية مع مصر والأردن والمغرب وتونس

https://ec.europa.eu/commission/presscorner/detail/en/ip_11_1545

المفوضية الاوروبية (2021). مراجعة السياسة التجارية - سياسة تجارية مفتوحة ومستدامة وحازمة.

https://eur-lex.europa.eu/legal-content/EN/TXT/HTML/?uri=CELEX:52021DC0066

المفوضية الاوروبية (2022). إحصاءات التجارة في الاتحاد الأوروبي.

https://policy.trade.ec.europa.eu/analogy-and-assessment/statistics_en#letter-i

المفوضية الاوروبية. (بدون تاريخ). الاتحاد الأوروبي وتونس.

https://neighbourhood-enlargement.ec.europa.eu/european-neighbourhood-policy/countries-region/tunisia_en

مجلس الشراكة الأوروبية- التونسية. (2018). القرار رقم 2018/1 الصادر عن مجلس الشراكة الأوروبية- التونسية بتاريخ 9 نوفمبر (تشرين الثاني) 2018 بشأن اعتماد الأولويات الاستراتيجية بين الاتحاد الأوروبي وتونس للفترة 2018-2020 [1792/2018]
https://eur-lex.europa.eu/legal-content/EN/TXT/PDF/?uri=CELEX:22018D1792&-from=FR